Warith Scientific Journal

تحليل العلاقة بين العوائد النفطية والدخل القومي في العراق للمدة 2004-2022

Analysis of the relationship between oil revenues and national income in Iraq for period 2004-2022

د. سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي
Dr. Suhaila Abdel Zahra Mastour
الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد
Mustansiriyah University, College of Administration and Economics
sohayla1973@yahoo.com

د. مصطفى كامل رشيد
Dr. Mustafa kamil rasheed
الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد
Mustansiriyah University, College of Administration and Economics

د.علي مهدي البيرماني
Dr. Ali Mahdi Al-Birmani
الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد
Mustansiriyah University, College of Administration and Economics

المستخلص

تواجه اغلب البلدان النامية عموما والبلدان النفطية خصوصا تركز مصادر الدخل القومي في اقنية محددة، وان هذا التركز يعيق خطط التنمية الاقتصادية المستدامة التي تستهدف تنويع مصادر الدخل من اجل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وزيادة النمو الاقتصادي ودعم الأنشطة الإنتاجية المحلية. يهدف البحث متابعة العلاقة بين العوائد النفطية والدخل القومي في العراق خلال المدة (2004-2022)، من اجل وضع معالجات تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي. يفترض البحث ان الاعتماد المفرط على العوائد النفطية في توليد الدخل يعيق المسار التنموي في الاقتصاد المحلي. توصل البحث الى اثبات صحة فرضيته اذ يشكل العائد النفطي جزء كبير من الدخل في العراق خلال مدة البحث، وان اضطراب الدخل كان ناشئ من اضطراب العائد النفطي وهو ما اسهم في إعاقة خطط التنمية الاقتصادية. أوصى البحث بدعم الأنشطة الخدمية على اختلاف أنواعها ومساراتها الاقتصادية، والتي من شانها ان تولد دخول تسهم في الحد من اضطراب الدخل وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الدخل القومي، التنمية الاقتصادية.

Abstract

Most developing countries in general and oil-producing countries in particular face the concentration of national income sources in specific channels, and this concentration hinders sustainable economic development plans that aim to diversify sources of income in order to raise the efficiency of economic performance, increase economic growth, and support local productive activities. The research aims to follow the relationship between oil revenues and national income in Iraq during the period 2004–2022, in order to develop treatments aimed at diversifying sources of national income. The research assumes that excessive reliance on oil revenues to generate income hinders the development path of the local economy. The research concluded that its hypothesis was correct, as oil revenue constituted a large portion of income in Iraq during the research period and that the income disturbance was resulting from the disturbance in oil revenue, which contributed to obstructing economic development plans. The research recommended supporting service activities of all types and economic paths, which would generate incomes that would contribute to reducing income disruption and implementing economic development plans in the country.

Keywords: oil revenues, national income, economic development.

المقدمة

تواجه اغلب الاقتصادات النامية عموما والنفطية خصوصا مشكلة ضعف تنويع مصادر الدخل مما يفتح المجال امام أنشطة اقتصادية هشة وفي بعض الأحيان أنشطة تبادلية تهيمن على المشهد الاقتصادي.
وهو ما يدفع باغلب المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية نحو الاضطراب وعدم الاستقرار، الامر الذي يتسبب بهشاشة الاقتصاد وضعف مقدرته على تلقي الازمات والصدمات المحلية والخارجية.
يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنت العائد النفطي في تمويل الانفاق الحكومي وهو ما دفع صناع السياسة المالية باعتماد النفط في مواجهة الالتزامات المالية وتمويل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة، وان أي تقلب يواجه سوق النفط ينعكس بوتائر اكثر تصاعدا وحدة في حركة اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ابرزها الدخل القومي.
ان الدخل القومي يواجه عدة تحديات انعكست في اغلب الأحيان بعوامل ساعدت على تفشي الفقر والمجاعات في اغلب فئات المجتمع، وازدياد عدم العدالة بإعادة توزيع الدخل بيد قلة من المجمع مقابل سيادة الفقر في باقي شرائح المجتمع.

مشكلة البحث

تواجه اغلب البلدان النامية عموما والبلدان النفطية خصوصا تركز مصادر الدخل القومي في اقنية محددة، وان هذا التركز يعيق خطط التنمية الاقتصادية المستدامة التي تستهدف تنويع مصادر الدخل من اجل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وزيادة النمو الاقتصادي ودعم الأنشطة الإنتاجية المحلية.

هدف البحث

يهدف البحث متابعة العلاقة بين العوائد النفطية والدخل القومي في العراق خلال المدة (2004-2022)، من اجل وضع معالجات تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان الاعتماد المفرط على العوائد النفطية في توليد الدخل يعيق المسار التنموي في الاقتصاد المحلي.

المبحث الاول :العوائد النفطية والدخل القومي والتنمية الاقتصادية اطار نظري

ان تدفق النفط في في البلدان النامية قد رافقه اعتماد الدخل القومي على انتاج النفط واخذت الإيرادات الدولة تعتمد اعتمادا شبه كلي على العوائد النفطية واستمرار الاقتصاد النامي بالاعتماد على الانفاق العام . من هنا اصبحت عوائد النفط تمارس تأثيرا واضحا في تحديد مستوى حجم الدخل القومي والانفاق في البلدان من جهة. ومن جهة اخرى تقف مهمة تسخير العوائد النفطية لدعم التنمية البشرية والاقتصادية في سلم الاولويات ، وذلك بعد مدة طويلة من الضياع والهدر وسوء الاستخدام ولا يعود ذلك الى حقيقة ان هذه العوائد سوف تبقى تشكل عصب الحياة لتلك البلدان ، بل الاهم هو ان الطريقة التي سيتم بواسطتها استخدام الامثل لتلك العوائد لغرض اثبات صحة الفرضية او نفيها فقد تم تطرق الى مفهوم العوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها ثم دراسة الدخل القومي والتنمية الاقتصادية كاطار نظري .

اولا- مفهوم العوائد النفطية . بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بانها (تلك الايرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم وذلك مقابل انتاج وتصدير ثروة طبيعية وهو النفط وتحصل مقابل ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد) (عبد الخضر ، 1997) .

ثانيا - العوامل المؤثرة في العوائد النفطية .

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد مستوى العوائد النفطية واهمها :

1- اسعار النفط الاسمية : تؤدي اسعار النفط الخام الى تأثيرا على تحديد حجم ايرادات النفطية وذلك من قبل الدولة المصدرة والمنتجة للنفط .فالانخفاضات والارتفاعات في هذه الاسعار تنعكس ايجابيا او سلبيا على حجم العوائد النفطية . (حسن ، 2002)
2-اسعار النفط الخام الحقيقية :تستخدم الدول المصدرة والمنتجة الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط وبما ان الدولار معرض لتذبذب بشكل مستمرة. عليه فان تذبذب الذي يتعرض له الدولار يوثر في القيمة الحقيقة للعوائد النفطية اي ان القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من الفوائد نتيجة تذبذب الدولار. (جعفر،2009)
3-الطاقة الانتاجية: تلعب الطاقة الانتاجية دورا مهما في التأثير في حجم الايرادات النفطية. فالارتفاع وانخفاض في الطاقة الانتاجية. كما معروف فان المعروض في الصناعة النفطية يحتاج الى نفقات انتاجية كبيرة لكي يتوصل الى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط الى الاسواق لمواجهة الطلب عليه. لذلك فان ما يصيب السوق من ندرة او كثره في مدة معينة انما هو انتاج قرارات استثمارية باستثناء حالات الازمات السياسية. (رمزي،2004: 1)
4- **القرار السياسي:** يلعب دور مهم في تحديد حجم الايرادات النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الاخرى. حيث يسهم القرار السياسي في زيادة او تقليص انتاج النفط بالتالي بالارتفاع او انخفاض حجم العوائد النفطية

5- حجم احتياطي النفطي: يعد حجم الاحتياطي احد العوامل الضرورية المحددة لحجم العوائد النفطية، اذ ان اكتشاف احتياطيات جديدة يمكن استخراجها بكلف ميسرة ينسجم مع مستوى اسعار النفط في الخام فضلا عن التطوير والتجديد تودي الى رصد حقول جديدة لم يتم استغالها سابقا او بكامل من شانها ان تؤدي الى ارتفاع حجم الايرادات النفطية ويضاف لها ادخال تحسينات التكنولوجيا من شانها اكتشاف اماكن جديدة من خلال الوصول الى طبقات جديدة او خفض تكاليف الاستخراج تودي الى زيادة في العوائد الثروة النفطية .

ثالثا- الدخل القومي : يتولد الدخل القومي في أي دولة من الدول عن طريق الأنشطة الإنتاجية المختلفة التي تمارس من قبل الوحدات الإنتاجية في جميع الدول، لذا يتوقف الدخل القومي بشكل رئيس على تيار الانفاق الاستهلاكي والاستثماري داخل مفاصل الدولة كما يتوقف على تيار السلع والخدمات المتدفقة عبر حدود الدولة داخليا أي على شكل واردات وخارجيا على شكل صادرات ومن خلال ذلك يمكن توضيح مفاهيم الدخل القومي: (هوشيار،2005: 11) هناك من يعرفه هو الدخل الإجمالي المتاح الذي يمثل الدخل المتوفر من اجل الاستخدامات النهائية للمجتمع بعد إعادة توزيعه بين الاقتصاد وبقية المجتمع. هناك تعريف اخرى وهو مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة . نخلص الى تعريف الدخل القومي بانه مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين خلال مدة زمني.

رابعا – التنمية الاقتصادية :تعرف التنمية الاقتصادية بانها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل (نعمة الله، 2000: 499) ،وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال رفع متوسط انتاجية الفرد واستخدام الموارد المناحة لزيادة الانتاج خلال تلك المدة (الغالبي و موسى،2019).

خامسا – الاثار الاقتصادية للعوائد النفطية .يمكن القول بان العوائد النفطية لعبت دور متناقضا الى حد ما في التنمية الاقتصادية لاسيما في الدول النامية التي تفتقر الى بعض مقومات التنمية الاخرة كجودة المؤسسات ونقص الخبرات الفنية والادارية ، من ناحية اخرى فان العوائد النفطية العديد من الاثار الايجابية ومن اهمها [7] : تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي لتوفير رؤوس الاموال الضرورية لتمويل مشاريع وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية دون اللجوء الى فرض الضرائب على الافراد او اللجوء للاقتراض او الاستدانة من الخارج ، مما يسهم في احداث نهضة صناعية وزراعية وخدمية في الدول التي تنتج لها تلك العوائد .فضلا عن تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي للحصول على العملات الاجنبية اللازم لاستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها من السوق المحلية .

وخلاصة نقول ان الواقع الاقتصادي يشير الى ان للعوائد النفطية دور كبير في تنمية اقتصادات الدول المصدرة والمنتجة للنفط ، الا ان اعتماد اقتصادات الدول النفطية على الايرادات النفطية يجعلها عرضه للصدمات الخارجية بسبب تقلبات اسعار النفط العالمية ،حيث ان اي عجز في هذه المنتجات او تغيير في اسعارها سينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، مستوى معيشة الافراد بصفة خاصة .

المبحث الثاني: تحليل بين العائد النفطي والدخل القومي في ظل معطيات التنمية الاقتصادية في العراق

اولا: تطور العائد النفطي والدخل القومي

يشير جدول (1) ان العائد النفطي بعد عام 2004 تم استئناف تصديره الى العالم الخارجي لتبدء مرحلة جديدة في الاقتصاد العراقي بعد فترة الحصار الاقتصادي وسياسات التقشف التي دامت قرابة العقد من الزمان، والتي على اثرها تم تدمير عجلة الاقتصاد المحلي بالكامل وتم تعطيل الصناعة العراقية لمدة طويلة وتم حظر اغلب المواد الأولية لكثير من الصناعات المحلية، اذ اتخذ العائد النفطي مسارا زمنيا متصاعدا في الغالب، باستثناء بعض التذبذبات التي اعترضته نتيجة للاحداث المحلية والدولية التي اثرت على متغيرات سوق الطاقة في العالم بشكل عام.

بلغ العائد النفطي عام 2004 (944.89) مليار دينار واخذ بالارتفاع حتى بلغ عام 2008 (6108.22) مليار دينار، وقد تاثر العائد النفطي بأزمة الرهن العقاري، وقد تعافى بعد ذلك ليصل عام 2014 الى (8860.45) مليار دينار، ولكن تداعيات الازمة المزدوجة اثرت سلبا عليه فانخفض الى (5199.83) مليار دينار عام 2015، كما اثرت عليه كثيرا تداعيات جائحة كورونا حتى بلغ عام 2020 (2643.49) مليار دينار، ثم تعافى بعد ذلك حتى بلغ عام 2022 (21349.63) مليار دينار. بلغ متوسط العائد النفطي (6649.76) مليار دينار ونموه المركب قد بلغ (18.91%). وان الدخل القومي لم تختلف العوامل المؤثرة فيه عن العوامل المؤثرة في العائد النفطي طالما ان الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كان ريعيا وان اغلب الإنتاج المحلي هو استخراج النفط الخام من قبل الشركات النفطية في العديد من الحقول النفطية المنتشرة في محافظات العراق.

بلغ العائد النفطي عام 2004 (5331.16) مليار دينار واخذ يتزايد بفضل تزايد العائد النفطي الذي مول الانفاق الحكومي ومن ثم الدخل القومي حتى بلغ عام 2013 (27235.11) مليار دينار فقد تراجع بسبب تداعيات الازمة المزدوجة حتى بلغ

عام 2015 (19291.11) مليار دينار، واخذ يتعافى تدريجيا حتى وصل عام 2019 (27477.94) مليار دينار ولكن تداعيات جائحة كورونا تسببت بتراجعه حتى بلغ عام 2020 (21304.14) مليار دينار، وبعد ذلك تعافى تدريجيا حتى بلغ عام 2022 (38169.25) مليار دينار. بلغ متوسط الدخل القومي (20156.28) مليار دينار ونموه المركب قد بلغ (11.55%).

جدول (1): العائد النفطي والدخل القومي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار، %)

السنة	العائد النفطي	الدخل القومي
2004	944.89	5331.16
2005	1269.73	6686.96
2006	3546.37	9038.52
2007	3918.80	10760.81
2008	6108.22	16118.42
2009	4099.00	13426.45
2010	5244.83	16392.86
2011	7876.22	21704.98
2012	9047.59	25546.05
2013	8954.67	27235.11
2014	8860.45	26481.27
2015	5199.83	19291.11
2016	5342.16	19507.88
2017	6721.78	21995.99
2018	8276.67	26684.39
2019	7307.85	27477.94
2020	2643.49	21304.14
2021	9633.35	29816.00
2022	21349.63	38169.25
المتوسط	6649.76	20156.28
النمو المركب	18.91	11.55

المصدر: منظمة أوبك، المؤشرات الاقتصادية، سنوات متنوعة.
-البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات متنوعة.

يوضح الشكل (1) العلاقة الزمنية بين العائد النفطي والدخل القومي حيث توجد فجوة بينهما كانت في بداية المدة ضيقة، بما يعني ان الدخل القومي كان يعتمد كثيرا في توليده على العائد النفطي، ولكن بمرور الوقت وتعافي العديد من الأنشطة التجارية وغيرها، والتحسن النسبي في بعض علاقات الإنتاج والعلاقات التبادلية في الاقتصاد المحلي اخذ الفارق بينهما يتسع شيء فشيء عبر الوقت. على الرغم من ان اغلب تقلبات الدخل القومي كما هو واضح في الشكل (1) تكون متأتية من تقلبات العائد النفطي. ومن الجدير بالذكر ان التقلبات في العائد النفطي مصدره اما تقلب أسعار النفط بسبب الاحداث الاقتصادية العالمية او الاحداث في سوق الطاقة العالمي. او تقلب الإنتاج النفطي تبع الاحداث او الامتثال للاتفاقيات الدولية بشأن انتاج النفط وتحديد الحصص في سوق الطاقة الدولية.

شكل (1): العلاقة الزمنية بين العائد النفطي والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022)

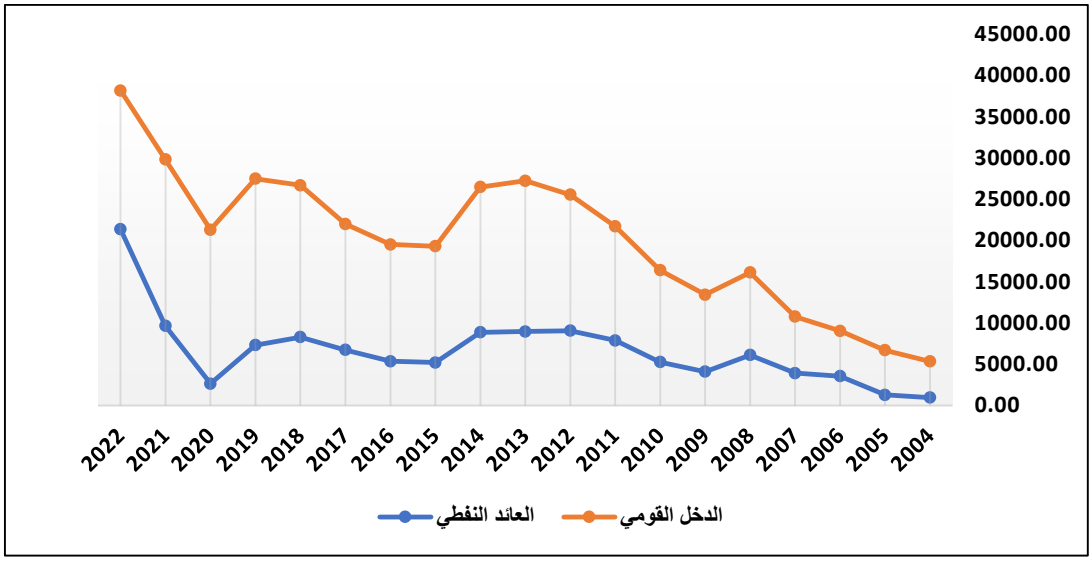

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (1)

ثانيا: نسب المساهمة للعائد النفطي في توليد الدخل القومي في العراق

يتضح من الشكل (2) ان العائد النفطي قد اسهم بشكل كبير في توليد الدخل القومي في العراق خلال مدة البحث، مما يؤكد ضعف تنويع مصادر الدخل القومي من جهة، وهيمنت القطاع الحكومي والانفاق الحكومي في الاقنية المحلية الممولة للدخل القومي.

بلغت نسبة مساهمة العائد النفطي في توليد الدخل القومي عام 2004 (17.72%)، واخذت ترتفع تدريجيا حتى بلغت عام 2008 (37.9%). وقد انخفضت نسب الاسهام بسبب تراجع العائد النفطي في السنتين 2009، 2010 ولكن بعد تعافي سوق الطاقة من ازمة الكساد اخذ اسهام العائد النفطي في توليد الدخل القومي يتزايد حتى بلغ عام 2012 (35.42%)، ولكنه تراجع بفعل تداعيات ازمة أسعار النفط عام 2014 ومضمون اتفاق أوبك في تحديد حصص الأعضاء بعد عام 2015، ولكنه تعافى عام 2017 اذ بلغ (30.56%) وقد تعرض للانخفاض نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وبعد التعافي من جائحة كورونا سجل عام 2022 اعلى نسبة اسهام والبالغة (55.93%). مما يؤكد مجددا ضعف إرادة صناع القرار في تنويع مصادر الدخل والاعتماد الأساسي على العائد النفطي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية في العراق.

شكل (2): نسب مساهمة العائد النفطي في توليد الدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022) (%)

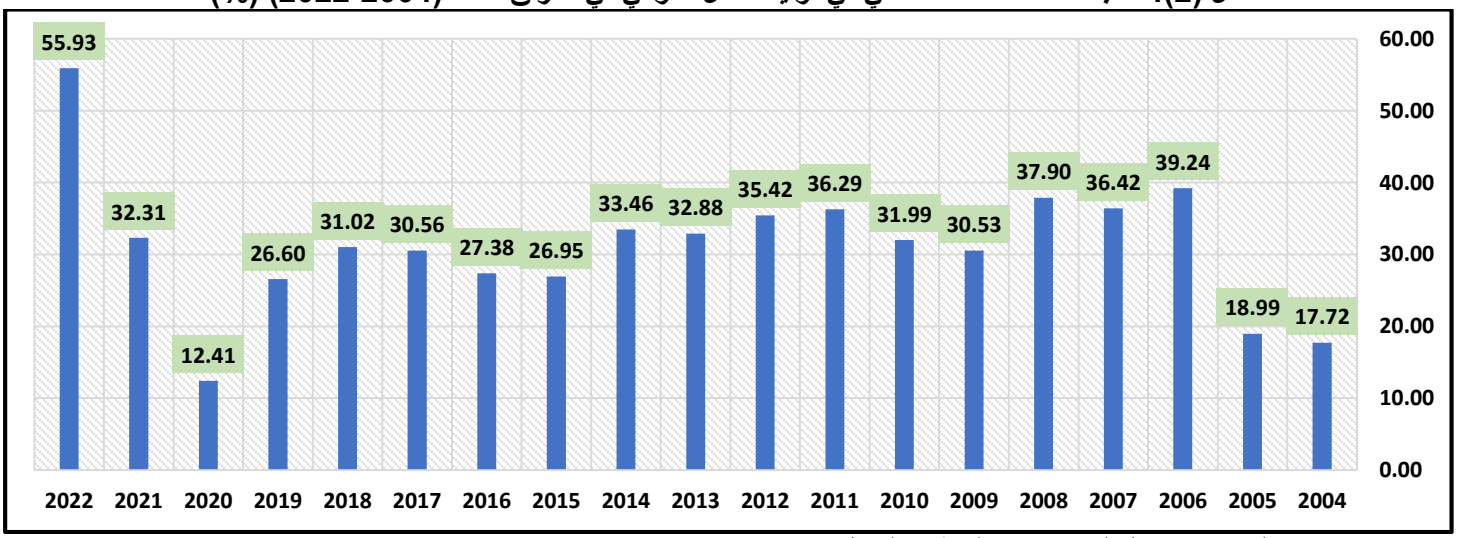

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (1)

ثالثا: التغير السنوي في العائد النفطي والدخل القومي

بحسب الجدول (2) والشكل (3) فان العائد النفطي قد تعرض معدل تغيره السنوي لتقلبات عنيفة خلال مدة البحث فقد تضمن قيم موجبة متطرفة الى حد ما، اذ بلغ التغير السنوي للعائد النفطي عام 2005 (34.38%) في حين عام 2006 قد بلغ (179.3%) على اثر زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع المقدرة التصديرية للنفط الخام، وقد تعرض النمو السنوي في بعض السنوات للانخفاض مثل عام 2009 اذ بلغ التغير السنوي (-32.89%) وهكذا بقي متقلبا حتى بلغ عام 2022 (121.62%). ان هذا الاضطراب في التغير السنوي خلق اضطرابا اخر في الدخل القومي طالما الأخير يعتمد بشكل كبير على العائد النفطي. اذ يتضح من الجدول (2) والشكل (3) ان الدخل كان مضطربا ما بين ارتفاعات غير متسقة وانخفاضات مقابلة لانخفاض التغير السنوي للعائدة النفطي. وهو ما يؤكد من جديد ضعف التنويع الاقتصادي ومن ثم ضعف مصادر توليد الدخل في العراق.

جدول (2): التغير السنوي في العائد النفطي والدخل القومي في العراق للمدة (2005-2022) (%)

السنة	التغير السنوي للعائد النفطي	التغير السنوي للدخل القومي
2005	34.38	25.43
2006	179.30	35.17
2007	10.50	-88.09
2008	55.87	49.79
2009	-32.89	-16.70
2010	27.95	22.09
2011	50.17	32.41
2012	14.87	17.70
2013	-1.03	6.61
2014	-1.05	-2.77
2015	-41.31	-27.15
2016	2.74	1.12
2017	25.83	12.75
2018	23.13	21.31
2019	-11.71	2.97
2020	-63.83	-22.47
2021	264.42	39.95
2022	121.62	28.02

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (1)

شكل (3): التغير السنوي في العائد النفطي والدخل القومي في العراق للمدة (2005-2022) (%)

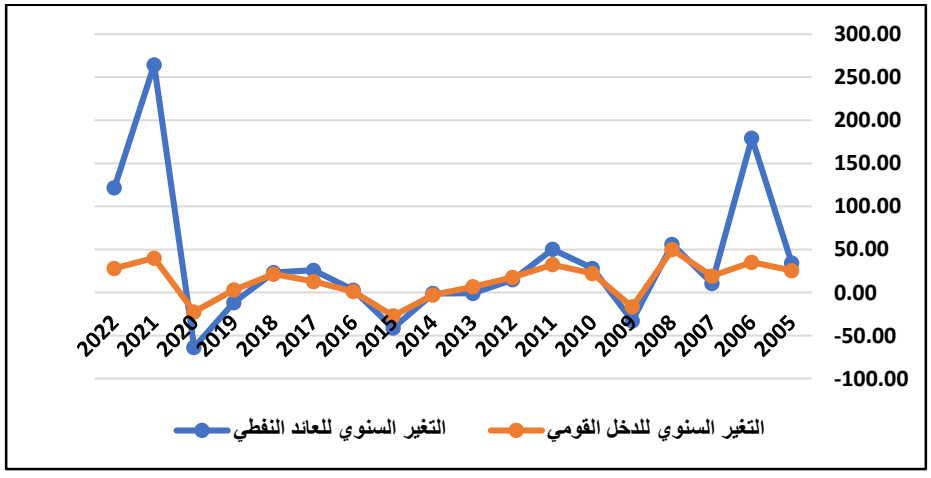

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (1)

رابعا: المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في العراق

يؤكد الجدول (3) ان هيكل الناتج المحلي يعاني من اختلال مستدام القى بظلاله على مصادر توليد الدخل في العراق، اذ تراوحت المساهمة النسبية للقطاع النفطي بين (64.4%) عام 2016 كحد اعلى و(29.3%) عام 2020. وقد تراوحت المساهمة النسبية للقطاع الخدمي بين (33.2%) عام 2020 كحد اعلى و(12.8%) عام 2016. وقد تراوحت المساهمة النسبية للقطاع التوزيعي بين (21.2%) عام 2020 كحد اعلى و(8.8%) عام 2008. وقد تراوحت المساهمة النسبية للقطاع السلعي غير النفطي بين (34.2%) عام 2005 كحد اعلى و(2.8%) عام 2006.

يتضح من البيانات اعلاه ان القطاع النفطي لازال يشغل الحصة الاكبر من توليد الناتج والدخل في العراق مقابل تدهور باقي الانشطة الاقتصادية وتاخر الصناعة وعدم استغلال العديد من الموارد الطبيعية وخسارة العديد من الفوائض المالية التي تولدت بفضل ارتفاع اسعار النفط ومن ثم ارتفاع العائد النفطي، اذ لم يجري توظيفه في خدمة التنمية الاقتصادية المستدامة، الامر الذي تسبب بتاخر نمو كافة الانشطة الانتاجية والاقتصادية. وتصدر الانشطة التبادلية التي ياتي في مقدمتها انشطة التجارة الخارجية والتي كانت لصالح الاستيرادات مقابل تدهور الصادرات السلعية والخدمية، ومن ثم تدهور الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

لازالت السياحة بكافة ابعادها التراثية والدينية وغيرها غير مستغلة ولازالت الاستثمارات المحلية متواضعة وتشغل العديد من الانشطة الاستثمارية غير المجدية اقتصاديا على الصعيد القومي، ولازالت الانشطة الصناعية متاخرة ولم تتمكن من امتصاص فائض الطلب المحلي. ولازالت مشاريع البنى التحتية شحيحة للغاية لا تخدم خطط التنمية المستدامة ومستقبل العراق الواعد.

ان استدامة الاختلال في هيكل الناتج ولد في ذات الوقت اختلال مستدام في هيكل الدخل من مصادر الانشطة الانتاجية لصالح القطاع النفطي وتركز الريعية طويلة الاجل في البلاد. الامر الذي جعل العراق بلد هش اقتصاديا غير قادر على مواجهة الازمات والصدمات المحلية والخارجية.

جدول (3): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021) بالأسعار الجارية (تريليون دينار,%)

السنوات	القطاع النفطي	نسبة القطاع النفطي	القطاع الخدمي	نسبة القطاع الخدمي	القطاع التوزيعي	نسبة القطاع التوزيعي	القطاع السلعي	نسبة القطاع السلعي	الناتج المحلي الإجمالي
2004	27.31	51.3	8.89	16.7	7.99	15.0	49.0	16.9	53.23
2005	26.27	35.8	11.47	15.6	10.16	14.4	25.08	34.2	73.43
2006	61.18	64.0	17.98	18.8	13.78	14.5	52.6	2.8	995.5
2007	59.02	52.7	23.62	21.1	15.58	14.1	713.4	12.0	111.96
2008	66.34	60.0	7024.	22.4	29.8	8.8	49.6	8.7	110.49
2009	67.75	54.0	26.25	20.9	16.89	13.4	14.56	11.6	125.46
2010	68.30	251.	27.48	20.6	61.90	14.2	18.59	13.9	133.44
2011	974.1	51.6	29.27	20.4	20.61	14.3	19.50	13.6	143.58
2012	83.81	51.2	29.26	17.9	27.63	16.8	23.08	14.1	163.78
2013	86.44	49.2	30.90	17.6	30.60	17.4	47.72	15.8	175.68
2014	93.81	52.3	29.28	16.3	30.05	16.7	26.34	14.7	179.48
2015	108.62	58.9	27.02	14.6	30.71	16.6	18.14	9.8	50184.
2016	135.14	64.4	26.78	12.8	30.62	14.6	57.41	8.3	209.99
2017	129.59	63.9	27.08	13.4	31.73	15.7	14.21	7.0	202.61
2018	120.61	44.3	9063.	23.5	54.94	20.1	33.26	11.9	272.08
2019	114.83	41.1	70.39	25.2	52.34	18.7	42.26	15.1	6279.7
2020	63.62	29.3	27.21	33.2	46.11	21.2	35.57	16.4	217.41
2021	137.59	45.6	77.79	25.7	53.10	17.4	17.17	11.2	302.69
2022	219.35	57.04	74.34	19.33	58.91	15.32	25.12	8.31	384.55

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الحسابات القومية، سنوات متنوعة.

الاستنتاجات

1. تطور العائد النفطي خلال مدة البحث بشكل كبير على اثر ارتفاع أسعار النفط في بعض سنوات البحث من جهة وارتفاع حجم الإنتاج النفطي من جهة. وهو ما تسبب بارتفاع الفوائض المالية جراء ذلك، ولكن ضعف إدارة الاقتصاد المالي تسبب بارتفاع الهدر والاسراف لهذا المورد المالية، دون تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. تطور الدخل القومي خلال مدة البحث وقد حقق معدل نمو مركب بلغ (11.55%) ولكن معدل النمو المركب كان اقل من نظيره في العائدة النفطي والبالغ (18.91%) مما يؤكد ضعف الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل في العراق خلال مدة البحث.
3. ان فجوة العلاقة الزمنية بين العائد النفطي والدخل القومي كانت ضيقة في بداية المدة ولكنها اخذت بالاتساع في نهاية المدة، ما يعني تحسن الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية وان كان اغلبها تبادليا في أنشطة التجارة الخارجية ولكنها عموما ولدت دخل قومي جديد.
4. لقد اسهم العائد النفطي في توليد ما يقارب نصف الدخل القومي في العراق اغلب مدة البحث، ما يعني ضعف التنويع في مصادر توليد الدخل القومي في العراق.
5. استدامة الاختلال في هيكل الناتج المحلي لصالح القطاع النفطي الذي بقي مهيمنا على الانشطة الاقتصادية خلال مدة البحث.

التوصيات

1. توظيف العائد النفطي في تهيئة المناخ المناسب لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة من اجل دعم الإنتاج المحلي وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل منصف.
2. دعم الأنشطة الخدمية على اختلاف أنواعها ومساراتها الاقتصادية، والتي من شانها ان تولد دخول تسهم في الحد من اضطراب الدخل وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في البلاد.
3. اعادة احياء دور القطاع الخاص من اجل توسيع الاستثمار وتوجيه التمويل الأصغر للمشاريع الريادية من اجل تحفيز فئة الشباب وتوظيفهم في خدمة الاقتصاد المحلي.
4. ان العوائد النفطية يمكن توظيفها بشكل يخدم التنمية عموما والتنمية الصناعية خصوصا من خلال توجيه قدر كبير من الاستثمارات والتكوين الرأسمالي فضلا عن تفعيل دور قوة العمل من خلال تنمية راس المال البشري بالتعليم والرعاية الصحية لرفع انتاجية الفرد .

المصادر :

1. عبد الخضر، جنان ، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في البلدان المنتجة للنفط ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،الكوفة ،بغداد ،1997 .
2. حسن، يحي حمود ، منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك في ضوء التغيرات الدولية المعاصرة الامكانات والتحديات، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، البصرة ، بغداد 2002
3. جعفر، علاء الدين ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة ، وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي ،قسم الدراسات والبحوث، 2009 .
4. رمزي، سلمان ، السياسة النفطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،2004 .
5. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، جامعة البقاء التطبيقية ،2005،ط1 ،ص11 .
6. نعمة الله ، نجيب ابراهيم ،اسس علم اقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 ،ص499 .
7. الغالبي، كريم سالم حسن و موسى ، ساجد سالم ، اثر العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في العراق ،دراسة قياسية ،مجلة الاقتصادي الخليجي ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،ع39 ،2019